تبييض الأموال في الجزائر وإجراءات مكافحته

د. قارة ملاك، جامعة قسنطينة –2– عبد الحميد مهري

الملخص:

تعد ظاهرة تبييض الأموال من أخطر الجرائم الِاقتصادية التي تعاني منها معظم دول العالم، نظرا لما تخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني، وبالرغم من المجهودات المبذولة لمكافحتها سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، إلا أن ذلك لم يكبح نموها، وتطورها وتنوع مصادرها ووسائلها.

يهدف مقالنا إلى دراسة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر، والتعرف على مختلف الإجراءات المستخدمة لمكافحتها، بالإضافة إلى التعرض إلى أهم الاتفاقيات التي قام بعقدها هذا البلد سواء على المستوى المحلي أو الدولي، والتي تهدف إلى تكثيف الجهود لمكافحة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: تبييض الأموال، تجارة المخدرات، غسيل الأموال، خلية معالجة الاستعلام المالي.

Abstract:

The phenomenon of money laundering is considered to be one of the most serious economic crimes the majority of the world suffers from because of the negative effects it engenders as to the national economy. Despite the efforts made to fight it, be they at the national or international levels, it was not possible to put an end to its growth, development as well as the diversity of its sources and means.

Our article aims to study the phenomenon of money laundering in Algeria and to identify the various procedures used to combat it, in addition to the presentation of the most important agreements made by this country, at both of the local or international levels and which targeted the intensification of efforts to combat this phenomenon.

Key Words: Money Laundering, Drug dealing, Financial Query Processing Cell.

المنارة للاستشارات

المقدمة:

تشهد حاليا اقتصاديات مختلف بلدان العالم تفشي أنواع متعددة من الجرائم الاقتصادية، أهمها: ظاهرة تبييض الأموال. هذه الأخيرة وبالرغم من تنوع أشكالها ووسائلها، إلا أنها تستهدف بشكل كبير البيئة المصرفية، نظرا لما تقدمه من مختلف الخدمات التي تسمح بإضفاء صفة المشروعية لهذه الأموال.

إن تزايد درجة خطورة ظاهرة تبييض الأموال على الاقتصاد ، دفع بالحكومات والمجتمع الدولي للبحث عن الوسائل الفعالة لمكافحة هذه الآفة التي تتعارض مع المفاهيم الاقتصادية والاجتماعية .

تعاني الجزائر كباقي دول العالم من تفشي ظاهرة تبييض الأموال في اقتصادها، وتعدد أنواعها وأساليبها، مما حتم عليها اتخاذ عدة إجراءات لمكافحة هذه الظاهرة وبالتالي التقليل من خطورتها.

1- إشكالية البحث: تتمحور إشكالية هذا المقال حول التساؤل الرئيسي التالي: **ماهو واقع ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر؟ وماهي أهم الإجراءات المتخذة لمكافحتها؟**

على ضوء الإشكالية السابقة، يمكن طرح جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نقصد بظاهرة تبييض الأموال؟
- ماهي أهم مصادر تبييض الأموال في الجزائر؟
- ماهي الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المعنية لمكافحة هذه الظاهرة؟

2- فرضيات البحث: استنادا لما سبق، يمكن وضع الفرضيتين التاليتين:

1- إن تنامي ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر مرتبط بانتشار جرائم اقتصادية أخرى في هذا البلد:(الفساد، تجارة المخدرات، الاقتصاد غير الرسمي،...الخ).

2- نقص الخبرة في مجال الاستعلام المالي وحداثة القوانين المستخدمة لمكافحة تبييض الأموال في الجزائر، أثر سلبا على المجهودات المبذولة لمحاربة هذه الظاهرة.

3- المناهج المستخدمة في البحث: استخدمنا في هذا المقال منهجين : المنهج الوصفي من أجل تشخيص الظاهرة محل الدراسة، والمنهج الإحصائي الذي من خلاله تحصلنا على معطيات وإحصائيات مرافقة لهذه الظاهرة.

4- هدف البحث: نهدف من خلال مقالنا إلى التعرف على واقع ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر، وأهم العراقيل التي تواجه السلطات المعنية لمكافحتها.

المنارة للاستشارات

4- خطة البحث: تتجلى خطة البحث فيما يلي:

- مفهوم تبييض الأموال
- الفرق بين غسيل الأموال وتبييض الأموال
- مراحل تبييض الأموال
- تبييض الأموال في الجزائر ومصادره
- الإجراءات المتخذة لمكافحة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر

1- مفهوم تبييض الأموال: هي جريمة اقتصادية تهدف إلى إضفاء شرعية قانونية (عن طريق الجهاز المصرفي أو أجهزة الوساطة المالية الأخرى)، لأموال غير قانونية متأتية من أعمال غير مشروعة: تجارة المخدرات، الفساد، تزوير العملات، تمويل الإرهاب،... الخ[1].

2- الفرق بين غسيل الأموال وتبييض الأموال:

يمكن توضيح الفرق الجوهري بين ظاهرتي غسيل وتبييض الأموال في الجدول التالي:

الجدول رقم(1): الفرق بين غسيل الأموال وتبييض الأموال

غسيل الأموال	تبييض الأموال
المفهوم الأصلي: هي الطرق التي يستخدمها باعة المخدرات في غسل الأموال المتداولة بينهم، والتي تلتصق فيها رائحة المخدرات. حيث تتم عملية الغسل إما بمواد مزيلة للروائح، أو عن طريق عملية التبخير وذلك قبل إرسالها إلى البنوك لكي لا ينكشف مصدرها. **المفهوم المعاصر:** استعمال كل الحيل والوسائل المالية لإضفاء الصيغة القانونية على الأموال غير الشرعية.	**تبييض الأموال:** نعني كسب الأموال بطرق غير شرعية من مختلف المصادر (تزوير النقود، الفساد، الغش الضريبي، ...الخ)، واستثمارها في أنشطة مباحة قانونا وشرعا قصد تضليل الجهات الأمنية والرقابة. استخدام الجهاز المصرفي وأجهزة الوساطة المالية الأخرى في عمليات تبييض الأموال عن طريق التحويلات البنكية التي تكون إما على المستوى الوطني أو الدولي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Olivier.jerez : Le blanchiment de l'argent, banque, France ,1988,p31.

المنارة للاستشارات

3- مراحل تبييض الأموال: ويمكن تلخيصها في المخطط التالي:

الشكل رقم(1): مراحل تبييض الأموال

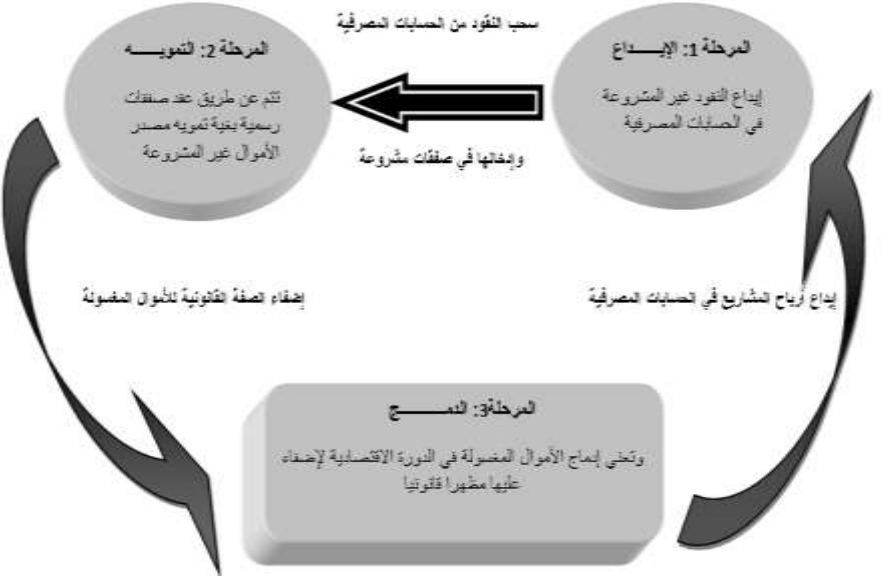

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ramana.A :Le blanchiment d'argent, Techniques et Méthodes, centre des menaces criminelles contemporaines, France,2000,p6.

يمكن شرح المخطط السابق كما يلي:

يمر تبييض بعدة مراحل نذكر أهمها:

- **المرحلة 1: الإيداع**: في هذه المرحلة يتم إخفاء مصدر الأموال غير المشروع عن طريق إيداعها في الحسابات البنكية بطرق مختلفة.
- **المرحلة 2: التمويه**: ويتم ذلك عن طريق إخراج هذه الأموال من الحسابات البنكية وتوظيفها في مشاريع اقتصادية من أجل إضفاء الصيغة الشرعية والقانونية للأموال غير القانونية.
- **المرحلة 3: الدمج**: يتم ذلك عن طريق دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية العادية، وبالتالي تكون هذه الأموال قد نظفت ليتم إيداعها في الحسابات المصرفية بصفة قانونية بعيدة عن كل الشبهات.

المنارة للاستشارات

4- تبييض الأموال في الجزائر ومصادره: إن الأوضاع غير المستقرة التي عاشتها الجزائر خاصة في مرحلة التسعينات (عدم الاستقرار الأمني) ،كان لها تأثيرا كبيرا في انتشار عدة ظواهر اقتصادية سلبية في هذا البلد(الفساد، الاقتصاد غير الرسمي، الغش الضريبي،تجارة المخدرات،...الخ). مما جعل أصحاب العصابات والمافيا يستفيدون بشكل كبير من هذه الأوضاع في عملياتهم الخاصة بتبييض وغسل أموالهم.

وحسب خلية معالجة الاستعلام المالي التابعة لوزارة المالية، فان أهم مصادر تبييض الأموال في الجزائر هي:

4-1-تجارة المخدرات: تشهد الجزائر ارتفاع حصيلة إحصائيات انتشار المخدرات في وسط الشباب الجزائري (المدارس، الجامعات، والأحياء الشعبية). فحسب إحصائيات الديوان الوطني لمكافحة المخدرات لسنة 2013، قدر عدد المستهلكين و المدمنين على المخدرات 350 ألف، يتراوح أعمارهم ما بين 18و 35 سنة.[2]

كما أشارت تقارير الوكالة الدولية لمكافحة المخدرات والجريمة التابعة للأمم المتحدة، أن الجزائر احتلت المرتبة الثانية عربيا من حيث تعاطي حشيش والكيف سنة 2015، وتبين أن ما نسبته 5 بالمائة من سكان الجزائر يتعاطون المخدرات. وأن سنويا توجد 150000 حالة في العمليات الأمنية في الجزائر المكلفة بالقبض على تجار المخدرات واستهلاك وتسويق العقاقير والتي تبين من خلالها أن 85 بالمائة من تجار المخدرات تقل أعمارهم عن 35 سنة.[3]

أمام هذه المعطيات الكبيرة، يلقى أصحاب الأموال غير الشرعية أغراضهم في توسيع أرباحهم غير القانونية، ثم تبييضها بطرق ملتوية.

4-2- تمويل الإرهاب: عانت الجزائر من سنوات السوداء في التسعينيات بسبب الإرهاب وعدم الاستقرار الأمني، وما نتج عنه من خسائر بشرية ومادية كبيرة. ونجد دائما بأن مصطلح تبييض الأموال مرتبط بتمويل الإرهاب، فحسب التحريات التي قامت بها مصالح الأمن الجزائرية سنة 2016 أسفرت على تواطؤ عدد كبير من الأثرياء و رجال الأعمال الجزائريين في عمليات تمويل الإرهاب (حوالي 50 شخص، معظم أموالهم مبيضة تم تجميعها خلال سنوات التسعينيات السوداء).[4]

وتجدر الإشارة إلى وجود مجموعة من القوانين والتنظيمات التي وضعت من أجل مكافحة الإرهاب أهمها: القانون رقم 05-01 المؤرخ في 06 فيفري 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال وتمويل

المنارة للاستشارات

الإرهاب ومكافحتهما, والقانون رقم 15-06 المؤرخ في 15 فيفري 2015 والمتضمن إدراج بعض القواعد المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية وقرارات مجلس الأمن والمرسوم التنفيذي الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بإجراءات حجز أو تجميد الأموال في إطار الوقاية من تمويل الإرهاب ومكافحته.[5]

4-3-الفساد والتهرب الضريبي: تعد ظاهرتي الفساد والتهرب الضريبي من أكبر الجرائم الاقتصادية التي تمس اقتصاد هذا البلد، فحسب التقرير الذي صدر عن منظمة النزاهة الدولية لسنة 2011، فان شبكات الفساد تمكنت من تهريب حوالي 13,6 مليار دولار خلال الفترة الممتدة بين 2000 و2008، أي بمعدل 1,7 مليار دولار سنويا. [6]

أما الإحصائيات الرسمية فتشير إلى أن حجم التهرب الضريبي قدرة بحوالي 5000 مليار دينار سنة 2004 [7] وبلغ حوالي 40 مليار دولار سنة 2016، و هو يعتبر الممول الأساسي للاقتصاد غير الرسمي في الجزائر حسب ما صرح به رئيس الحكومة الجزائرية (سلال عبد المالك).

4-4- سوق العملات الموازية: تتواجد عدة أسواق موازية لبيع العملات في الجزائر، وما يلاحظ على هذه الأخيرة أنها متواجدة علنا أمام الجميع، لكن تنظيمها هو جد سري.وتتميز بالفارق الكبير بين سعر عملاتها مقارنة بنظيرتها في السوق الرسمية للعملات (1 أورو= 122,64 دج في السوق الرسمي و 1 أورو= 181,00 دج في سوق غير الرسمي حسب تقديرات شهر سبتمبر 2016)[8]، وفي مثل هذه الأسواق تنشط بشكل كبير ظاهرة تبييض الأموال .

5- الإجراءات المتخذة لمكافحة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر: يمكن تلخيص أهم الإجراءات المستخدمة في محاربة ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر كمايلي:

5-1- القوانين والمراسيم [9]: إن انفتاح الجزائر على اقتصاد السوق، بالاضافة إلى ماعاشته خلال العشرية الماضية من ويلات الإرهاب وما ترتب عن ذلك من انتشار ظاهرة تبييض الأموال، حتم على المشرع الجزائري ضرورة وضع قواعد قانونية لمواجهة هذه الآفة والتي نذكر منها:

- المرسوم الرئاسي رقم 95-41 المؤرخ في 28 يناير 1995 و المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار الغير المشروع بالمخدرات و المؤثرات العقلية.

المنارة للاستشارات

- المرسوم الرئاسي رقم 2000-445 المؤرخ في 23 ديسمبر 2000، المتعلق بالمصادقة على الاتفاقية الدولية لمكافحة تمويل الإرهاب.
- المرسوم الرئاسي رقم 02-55 المؤرخ في 05 فبراير2002، المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطن.
- المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004 المتعلق بالمصادقة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- الأمر رقم 11/95 المؤرخ في 25 فبراير 1995 المتعلق بمكافحة الإرهاب.
- الأمر رقم 22/96 المؤرخ في 09 جويلية 1996 المعدل و المتمم ، المتعلق بقمع مخالفات التشريع والتنظيم الخاصين بحركة رؤوس الأموال من و إلى الخارج
- المرسوم التنفيذي رقم 127/02 المؤرخ في 07 أبريل 2002 المتعلق بإنشاء و تنظيم وتسيير خلية معالجة المعلومات المالية (C T R F).
- القانون رقم 04-18 المؤرخ في 25 ديسمبر 2004 المتعلق بالوقاية من المخدرات والمؤثرات العقلية و قمع الاستعمال و الاتجار غير المشروعين بها.
- القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006، المعدل و المتمم، المتعلق بالوقاية من الفساد و مكافحته.
- نظام البنك الجزائري رقم 05-05 المؤرخ في 15 ديسمبر 2005 المتعلق بالوقاية من تبييض الأموال و تمويل الإرهاب و مكافحتهما.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-05 المؤرخ في 09 يناير 2006 الذي يحدد شكل الإخطار بالشبهة و نموذجه و محتواه و وصل استلامه.
- المرسوم التنفيذي رقم 06-348 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006 المتعلق بتمديد الاختصاص المحلي لبعض المحاكم و وكلاء الجمهورية و قضاة التحقيق لمكافحة الجرائم الخطيرة و منها تبييض الأموال.
- القانون رقم 05-06 المؤرخ في 23 أوت 2005 ،المعدل و المتمم ،المتعلق بمكافحة التهريب.

المنارة للاستشارات

5-2- خلية معالجة الاستعلام المالي: CTRF: لقد أنشأت هذه الخلية بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02-127 المؤرخ في 24 محرم 1423 الموافق ل 7 أفريل سنة 2002، وهي هيئة مختصة ومستقلة تابعة لوزارة المالية، مهمتها جمع المعلومات المالية ومعالجتها وتبادلها مع خلايا أخرى للاستعلام المالي. [10] وتجدر الإشارة إلى أن النشاط الفعلي لهذه الخلية بدأ في فيفري 2004.

يمثل الجدول التالي: إحصائيات الإخطار بالشبهة التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي للفترة:2005-2009

الجدول رقم (2): إحصائيات الإخطار بالشبهة التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي للفترة:2005- 2009

السنـــــــة	العـــــدد
2005	**11**
2006	**36**
2007	**22**
2008	**135**
2009	**262 منها 180 حالة من بنك واحد**
المجمـــــــــــوع	**510**

المصدر: مجموعة الحل المالي لمنطقة الشرق الأوسط والشمال الإفريقي (MENEFATF): تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ديسمبر 2010.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن إخطار بالشبهة التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي خلال الفترة: 2005-2009 ارتفع عدده من 11 حالة سنة 2005 إلى 135 حالة سنة 2009، مما يدل على أهمية ومجهودات التي تقوم بها الخلية مع منسقيها.

يمثل الجدول الموالي: مصادر الإخطارات التي تلقتها خلية الاستعلام المالي خلال الفترة: (2005-2009)

المنارة للاستشارات

الجدول رقم (3): مصادر الإخطارات التي تلقتها خلية الاستعلام المالي خلال الفترة: (2005-2009)

جهة الإخطار	العدد	النسبة المؤية
البنوك	479	93,74
البريد	5	0,98
مراقبي الحسابات	3	0,59
الجمارك	17	3,33
مصلحة الضرائب	1	0,20
الشرطة القضائية	3	0,59
سفارات أجنبية	1	0,20
ووزارة الخارجية	1	0,20
المجموع	510	100

المصدر: مجموعة الحل المالي لمنطقة الشرق الأوسط والشمال الإفريقي (MENEFATF): تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ديسمبر 2010.

يبين هذا الجدول تنوع مصادر الإخطار التي تتلقاه هذه الخلية، إذ نجد أن نسبة هذا الإخطار مرتفعة في البنوك مما يدل على أن معظم العمليات المشبوهة المتعلقة بتبييض الأموال تتم على مستوى البنوك. يمثل الجدول رقم(4): وضعية الإخطار التي تلقتها خلية الاستعلام المالي خلال الفترة: 2005-2008

الجدول رقم(4): وضعية الإخطار التي تلقتها خلية الاستعلام المالي خلال الفترة: 2005-2008

الوضعية	العدد	النسبة المؤية
قيد التنفيذ	508	99,21
حولت للمحكمة	2	0,39

المصدر: مجموعة الحل المالي لمنطقة الشرق الأوسط والشمال الإفريقي (MENEFATF): تقرير التقييم المشترك مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب، ديسمبر 2010.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن هناك ضعف في أداء المهام المكلفة لخلية الاستعلام المالي، خاصة فيما يتعلق بتحليل الإخطارات الشبيهة، فمن مجموع 508 إخطار أي بنسبة 99,21 بالمائة،

المنارة للاستشارات

لم يتم تحليل إلا إخطارين فقط وإرسالهما إلى وكيل الجمهورية ، مما يدل على افتقار هذه الخلية لموارد بشرية مؤهلة.

يمثل الجدول التالي إحصائيات الإخطار بالشبهة التي تلقتها خلية الاستعلام المالي للفترة: 2015-2016

الجدول رقم (2): إحصائيات الإخطار بالشبهة التي تلقتها خلية معالجة الاستعلام المالي للفترة: 2005– 2009

جهة الإخطار	العدد	السنة
البنوك والمؤسسات المالية	1.292 1,240	2015 2016
الجمارك ومصالح الضرائب	159 168	2015 2016

Source; Mohamed.C : Blanchiment d'argent,une trentaine de dossier transmis a la justice par la CTRRF, www.alg24. Net,decembre 2016.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الإخطارات التي تتلقاها الخلية في ارتفاع مستمر، مما يدل على خطورة وانتشار ظاهرة تبييض الأموال في الجزائر، والتي تتم أغلبها عير البنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

ويمكن ذكر أهم الإجراءات التي تقوم بها هذه الخلية:[11]

- صدور قرار حكومي مفاده استعمال الشيكات في التحويلات البنكية التي تفوق 500000دج، مما يسمح بمراقبة التدفقات النقدية وتتبع مسارها عبر البنوك.
- التنسيق بين الخلية والبنك المركزي الجزائري لمراقبة التدفقات النقدية، وبين الخلية والمديرية العامة للجمارك لمراقبة التدفقات المادية.[12]
- عقد هذه الخلية اتفاقيات دولية بهدف الحصول على المعلومات.

الخاتمـــــــــة:

تعد ظاهرة تبييض الأموال من بين أخطر الجرائم الاقتصادية التي تمس اقتصاد الجزائر وتزعزع استقراره، بالرغم من المجهودات المبذولة لمكافحتها، إلا أن هناك عوائق تحول دون النجاح في ذلك،

المنارة للاستشارات

وعلى رأسها وجود في المقابل ظواهر سلبية أخرى كالفساد وتجارة المخدرات،... الخ تؤثر بالإيجاب في تنامي هذه الظاهرة، مما يؤكد صحة **الفرضية الأولى**.

بالإضافة إلى افتقار خلية الاستعلام المالي للخبرة والمؤهلات البشرية ونقص صلاحياتها ، وحداثة القوانين المستخدمة لمكافحة جريمة تبييض الأموال و تمويل الإرهاب، يصعب من تفعيل مهام هذه الخلية بشكل جدي على أرضية الواقع وهذا ما يؤكد صحة **الفرضية الثانية**.

على أساس ما تقدم يمكن تقديم جملة من **الاقتراحات**:

- ضرورة تخويل للخلية سلطة الحصول على المعلومات إضافية من الجهات الخاضعة لواجب الإخطار.
- تحسين قدرات الموارد البشرية العاملة في الخلية.
- تدريب وتنمية قدرات العاملين في القطاع المصرفي.
- تدعيم وعقد اتفاقيات دولية تهدف إلى مكافحة جرائم تبييض الأموال بمختلف أنواعها.
- اتخاذ تجارب البلدان الناجحة في مكافحة تبييض الأموال كنموذجا والإستفادة من خبرتها.

الهوامش:

[1] – صالح الدين حسين السيسي: غسيل الأموال ، الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، 2003، ص 31.

[2]– بلقاسم حوام: مليون مستهلك و 350 ألف مدمن على المخدرات في الجزائر، www.echoroukonline.com/ara/articles/188799.htm

[3] – ن، بوست : تنامي سوق المخدرات في منطقة المغرب العربي،www.noonpost.org، 11 أوت 2016.

[4] – حدة حزام، مديرة صحيفة الفجر: تورط رجال أعمال جزائريين في تمويل الإرهاب، www . youtube.com ، أخبار الآن، 23 أوت 2016.

[5] – وزارة الخارجية: الوقاية من تبييض الأموال وتمويل الإرهاب ضمن التزامات الجزائر الدولية، الإذاعة الجزائرية، www.radioalgérie.dz

[6]– محمد بلقاسم: الرشوة و الفساد كلفا الجزائر 17 مليار دولار خلال 10 سنوات ، جريدة الخبر اليومية، الصادرة في 14 فيفري 2011.

المنارة للاستشارات

[7]– محمد الفاتح حمدي: التناول الإعلامي لظاهرة الفساد الاقتصادي داخل المؤسسات الاقتصادية، رابطة الإعلاميين الجزائريين في الخارج، (www.elraita.net)، 02 فيفري 2016.

[8]– بريش: أنشطة السوق السوداء تشوه الاقتصاد الجزائري، قناة الجزيرة.

[9]– القاضي: بوحدي حميد: جرائم تبييض الأموال والثار الاقتصادية المترتية عنها ودور التشريع في الحد منها، وزارة العدل.ص 6-7.

[10] – خلية معالجة الاستعلام المالي، www.mf-ctrf.gov.dz

[11] - Ali Benyehia : Abdelmdjid Angaar (président de cellule de traitement du renseignement financier CTRF) : Oui, il ya blanchiment d'argent en Algérie, El watan, 15 mai 2008.

[12] - Mehdi.O : Blanchiment d'argent du pain sur la place pour la justice , Maghreb, 2016.

المنارة للاستشارات